كبار التجار يحتكرونها

الكوبونات.. سوء في التوزيع وتساؤلات كثيرة

رام الله– كتبت مسعدة عثمان

تقدمت أم صوفي لتستلم كوبون المعونة الشهري من سوبر ماركت السنابل، الذي صرفه الصليب الأحمر لآلاف الأسر الفلسطينية المحتاجة، كانت مترددة، خجولة، تشعر بحرج كبير، فهي لم تعتد قبل ذلك على أخذ معونة من أحد، ولكن تردي وضع الأسرة المادي دفعها إلى تلك الخطوة.

وقفت أم صوفي تنظر إلى أسلافها المحتاجين فرأت بينهم عددا من ذوي الملابس الأنيقة والسيارات الفخمة – الميسورين–، دهشت لما رأت، وما زاد دهشتها هو إقبالهم الشره على استلام المعونة الغذائية، وفي هذه اللحظات العجيبة، قررت أم صوفي تحطيم حاجز الخجل وإزالة الأنفة التي اكتنفت وجهها ومزاحمة الحشود لاستلام مؤونة أطفالها، مدركة أنها أكثر من يستحق المساعدة.

إذا فما هو هذا الكوبون الذي حامت من حوله الشائعات والأقاويل ورفعت العديد من الشكاوى والاحتجاجات نتيجة لتوزيعه؟ وما هو التأثير النفسي الذي تركه عند العائلات المحتاجة التي لم تحصل عليه؟ وما هو دور المحافظة ووزارة الشؤون الاجتماعية في توزيع هذا الكوبون؟.

ما هو الكوبون؟

في ظل الوضع الاقتصادي المتردي في الضفة وقطاع غزة، تقدم الصليب الأحمر باغاثات على شكل كوبونات عينية، وزعت على ست مدن في الضفة حسب عدد سكان كل منطقة ، فكان من نصيب مدينة رام الله و البيرة وبيتونيا ٣٠٠٠ كوبون، قيمة كل كوبون ٩٠ دولارا بشرط أن تقدم بداية كل شهر لنفس العائلة وذلك بهدف إعانة هذه الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي، وعن كيفية صرف هذا الكوبون قال لنا خلدون عويس، مدير دائرة المتطوعين في الهلال الأحمر: »في البداية يتم تحديد أسماء المحتاجين من قبل اللجان الشعبية المتواجدة في كل الأحياء، ثم ترفع قوائم بأسمائهم إلى الصليب الأحمر، وتتم المصادقة عليه، بالتعاون والتنسيق الكامل مع الحافظة ومديرية الشؤون الاجتماعية، بعد ذلك يتم توزيع الكوبون على المستحقين لصرفه من محلات تجارية محددة.

العائلات الفقيرة محتجة

احتجت العديد من العائلات الفقيرة وأطلقت العديد من الانتقادات على هذه المعونات، فالمعونة أقل بكثير من نسبة الاحتياج، ففي الوقت الذي تقدم فيه المعونة إلى ٣٠٠٠ أسرة في رام الله، تبقى ١٠ آلاف أسرة محتاجة جدا لمثل هذا الكوبون.

هذا جانب من الاحتجاج أما الجانب الآخر فهو شعور هذه العائلات بأن المعونة تقدم لمن هم أحسن منهم حالا وأكثر دخلا، وهذا معناه انعدام العدل في توزيع الكوبونات.

كل هذا يرافقه أرق نفسي، فهناك ١٠ آلاف أسرة فلسطينية تراقب ٣ آلاف أسرة بداية كل شهر، تقول (س) وهي معدومة الحال: منذ بداية المشروع وأنا أرى عائلات ميسورة الحال تحصل على معونة بينما أنا لم أتمكن من ذلك مع أنني قدمت اسمي اكثر من مرة.

أصحاب المحلات التجارية تضرروا

بقدر ما لاقى مشروع توزيع الكوبون استحسانا، إلا أن احتجاجات أخرى قدمها أصحاب المحلات التجارية والبقالات الصغيرة، أبو اسعد صاحب محل قال لنا: لقد انخفضت نسبة المبيعات عندي بشكل كبير، فمعظم العائلات في منطقتنا تحصل على كوبونات شهرية تؤمن من خلالها احتياجاتها على مدى شهر كامل، وكل ما نبيعه هو بعض السجائر والألبان والحلويات والخضار أحيانا بينما تكدس المعلبات وأكياس الطحين والأرز والسكر حتى تنتهي مدة صلاحيتها و يصادرها التموين دون أي تعويض.

بينما كان أبو محمد يجلس في دكانه بمزاج سيئ ، يقول: لأول مرة منذ افتتاحي المحل تنتهي صلاحية بعض المواد دون أن أبيعها، فمن سيعوضني عن هذه الخسارة وأنا أدفع شهريا بدل ايجار محل وفاتورة كهرباء وماء وضرائب بينما تحتكر بعض المحلات إمكانية صرف الكوبون فيتزاحم الناس عند أبوابها.

ودعا عادل صاحب محل تجاري إلى السماح للمواطنين بصرف كوبوناتهم من جميع المحلات حتى يعم المكسب والربح على الجميع .

اللجان الشعبية توزع على عاتقها

(س) متطوع في اللجان الشعبية، عندما طلب منه رفع أسماء المحتاجين في منطقته، قام بكتابة أسماء أقاربه ومعارفه وأصدقائه، وبالفعل حصل الجميع على كوبونات، هذا التصرف اللاأخلاقي منه قوبل بصرخات وامتعاظ شديدين من الأسر المسحوقة التي حرمت من المعونة في هذا الحي. (س) ليس وحده فأمثاله كثيرون، ولعل هذا التصرف سبب ضجة هائلة صاحبت الحملة منذ بدايتها.

وزارة الشؤون الاجتماعية تقر بوجود أخطاء

اعترف خالد البرغوثي، مدير دائرة الشؤون الاجتماعية في الوزارة بوجود أخطاء من جهات مختلفة، ولكنه أكد أن نسبة الخطأ عادية ومقبولة وأردف قائلا: توخيا للدقة قمنا بعمل مسح اجتماعي عن طريق توزيع استمارات وزيارة بعض الأسر في بيوتها للتأكد من عوزها وقد كشفنا عدة حالات غير مستحقة وعلى الفور قمنا باستبدال أسمائهم بأسماء عائلات محتاجة«.

وأكد البرغوثي تجميد المشروع لفترة مؤقتة حتى تتم عملية تقييم للبرنامج وللقوائم واللجان الشعبية المشرفة والمحلات التجارية التي يصرف منها الكوبون، كل ذلك في محاولة لتعديل السلبيات التي صاحبت المشروع.

المحافظ يرد على أصحاب المحلات

توجهنا إلى المحافظ لتقديم شكوى أصحاب المحلات التجارية التي قل معدل دخلها وحرمت من صرف الكوبون، فقال لنا المحافظ: لقد قام الصليب منذ بداية المشروع ، بنشر عطاءات في الصحف ورسى العطاء على ثلاثة محلات تجارية كبيرة في رام الله، ومن المواصفات التي طلبت، أن يكون المحل كبيرا واسعا يتحمل ضغط المواطنين ، يحتوي على مختلف المواد الغذائية وبكميات كبيرة وأن يكون موقعه مناسبا يصله الجميع ، والأهم من كل ذلك هو قدرة السوبر ماركت على تحمل بيع بضائع بآلاف الشواقل دون أن يحصل على ثمنها لمدة قد تتعدى الشهر.

وأكمل المحافظ: لقد طلبنا من الصليب أكثر من مرة تبديل المحلات كل فترة حتى يستفيد الجميع والسماح للمحلات الصغيرة باستقبال وصرف عدد محدد من الكوبونات ولكن الصليب رفض ذلك بسبب عدم مقدرته على ملاحقة ومراقبة كل المحال التجارية، وحتى لا تحصل الأخطاء. كما اعترف المحافظ بحصول عائلات غنية على الكوبون، ولكنه وعد بتوزيع عادل في الفترة المقبلة.

التتمة ص٦

ما بين مشكك ومتخوف

الشارع الفلسطيني يأمل بإصلاحات جذرية للاقتصاد الفلسطيني

نابلس___ لبنى الأشقر
مكتب الإعلاميات الفلسطينيات

عامان ونصف العام هما الزمن الذي استغرقته وما زالت الحكومة الاسرائيلية لاعادة الاقتصاد الفلسطيني اليالخلف ليس لسنة او اثنتين بل لعشرات السنوات، او الى سنوات متخلفة. ياتي هذا ضمن خطة مبرمجة من قبل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لانهاء هذا الاقتصاد الفتي، والذي جاهد فيه الفلسطينيون عبر سنوات السلام بعد اتفاقية اوسلو لايقافه على قدميه واعطائه جرعات حياة، لكن الاحتلال الاسرائيلي ابى لهذا الاقتصاد ان يقف على قدميه ، فحاول بشتى السبل تدميره بشكل مباشر وغير مباشر لإنهاء النفس الاخير منه . ورغم كل ذلك جاهد الفلسطينيون بكل قوتهم لانعاشه وعدم انهياره، ومع مجيء الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة محمود عباس ابو مازن ، ومع عرض خطة الطريق على الحكومة الجديدة كحل سياسي جديد يعد باقامة دولة فلسطينية واحداث تغييرات واصلاحات، انقسم الشارع الفلسطيني بين متفائل ومتشائم من امكانية تحسن الاوضاع خاصة الاوضاع الاقتصادية التي تشكل لب الحياة لدى الفلسطينيين بعد الدمار الهائل الذي اصاب الاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته كافة ، البيدر من جهتها حاولت رصد رأي الشارع وتوقعاته للمرحلة القادمة ومدى امكانية نجاح الحكومة الجديدة باعطاء جرعات شفاء للاقتصاد المدمر.

«اللي راح ما بيرجع»

تجولت في السوق محاولة إجراء عدد من المقابلات ، فلفت نظري رجل في الاربعينيات من عمره ، يقف وراء عربة في منتصف الدوار وسط مدينة نابلس، كانت ملامحه توحي بضعف سنوات عمره ، اقتربت من العربة واخذت اتفحص بعضا من محتوياتها « الكماشة بشيقل» سارع أبو أيهم الى القول عندما رآها في يدي ، سالته عما حدا به للعمل وراء هذه العربة ، فاجاب«في السابق كنت اعمل في قطاع البناء داخل اسرائيل ، وعندما بدأت الانتفاضة ومنعنا من الدخول الى هناك ، لم اجد حلا سوى العمل وراء هذه العربة في ظل انعدام مرافق العمل» الوضع الاقتصادي شبه منهار في مدينة نابلس خاصة اضاف ابو ايهم ونظرة امل بشيء قادم لمعت في عينيه « نتامل ان تتغير الاوضاع خاصة بعد تعيين رئيس الوزراء الجديد ، اهم شيء ان تزال الحواجز عن مداخل المدينة حتى يستطيع المواطنون الوصول الى المدينة من القرى المجاورة ،فهم يشكلون عماد الاقتصاد في المدينة مايؤدي الى انتعاشها» اتم ابو ايهم حديثه واماله في احداث تغيير في الوضع في الوقت الذي تدخل جاره على البسطة المجاورة قائلا« والله الواحد بطل يصدق شيء ، ما بعتقد انو ابو مازن راح يقدر يرجع الحياة مثل ما كانت ، اللي راح ما بيرجع » أضاف وبسمة تهكم رسمت على وجهه وهو يتابع« يا عمي اسرائيل مش راح تسمح للوزارة الجديدة بالنجاح ، الهم سينبيهدموا بالبلد وهلأ راح يخلوا ابو مازن يصلح شي والله هاد كله كلام فاضي ، وهي كلها لعبة واحنا الخسرانين» بلهجته النابلسية الاصلية عبر ابو احمد عن خيبة امله وعدم توقعه لاي جديد او اصلاح للاقتصاد المدمر الذي يحتاج الى سنوات عدة لاصلاحه ، ابراهيم شقير الطالب في كلية الاقتصاد في سنته الجامعية الاخيرة وجهة نظره تتفق مع ابي ابراهيم فهو يرى ان تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين يحتاج الى سنوات طويلة كي يعود الى ما كان عليه خاصة بعد حجم الدمار الهائل في البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني باقسامه المختلفة التجارية والزراعية والصناعية والخدمية...الخ ، ويرى أن الاسرائيليين لن يسمحوا للبنية الاقتصادية بالانتعاش ، من خلال منعهم لمئات الالاف من العمال الفلسطينيين من الوصول الى اماكن عملهم داخل الخط ما يعني انحسار الدخل وقلة العائد من هذه العملة .

التنمية تحتاج سنوات عدة

أمل سمارة صاحبة محل للاحذية في المدينة لا تتامل ولا تتوقع الكثير من حكومة ابو مازن وقالت: ان الوضع سيبقى على حاله وان تغير فان التغيير سيكون بطيئا جدا ، فالبطالة كبيرة ولا توجد فرص عمل كافية والدخل محدود لذلك يقع على عاتق الحكومة الفلسطينية الجديدة اعباء كبيرة قد لا تستطيع القيام بها ، فهي بحاجة الى خطوات واسعة لتجتاز الازمة الاقتصادية الخانقة ، وهذا يحتاج منها الى عدة سنوات وليس لاشهر فقط » سمارة تطالب من جهتها السلطة الفلسطينية والحكومة الجديدة بتعويض المتضررين من الانتفاضة خاصة في النواحي الاقتصادية.

خالد سمارة مدير بنك الاسكان للتجارة والتمويل في نابلس من جهته يرى ان تنمية الاقتصاد الفلسطيني ستكون عملية بطيئة جدا لأنه تعرض لاضرار كبيرة جدا فهو بحاجة الى وقت حتى يتعافى ، وركز سمارة على اهمية تجميع الجهود الفردية والجماعية والحكومية من أجل تطوير الاقتصاد ، ورأى أن على الحكومة الجديدة العمل على بناء علاقات قوية مع الدول المانحة وجلب المساعدات من اجل تعويض القطاعات المتضررة والتي تمثل جميع شرائح المجتمع الفلسطيني ، فيما شدد على اهمية دفع السلطة للمستحقات المترتبة عليها للشركات الفلسطينية التي نفذت مشاريع للسلطة من اجل استمرارية هذه الشركات ، ورأى سمارة ان اثار التدمير في الاقتصاد الفلسطيني لن تظهر بمجرد توقف عمليات الاحتلال وبدء العملية السلمية المتمثلة بخارطة الطريق ، بل ان الاثار الايجابية ستظهر بعد مدة طويلة من عمليات تنمية المجتمع التي يقف على سلم اولوياتها ايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال اقامة مشاريع اقتصادية جديدة تعمل على استقطابهم ،

هذا كان رأي بعض من شرائح المجتمع الفلسطيني ، اما عن رؤية ذوي الاختصاص وخبراء الاقتصاد في الموضوع فيتحدث د. عمر عبد الرازق الاستاذ المشارك في قسم الاقتصاد والباحث في معهد ابحاث الدراسات السياسية والاقتصادية الفلسطيني الذي لم يخف تخوفه من عدم قدرة الوزارة الفلسطينية الجديدة بهيكليتها الحالية والتي لم تتغير عن سابقاتها من الوزارات على تغيير واصلاح وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ويرى انه من المفروض ان تكون الحكومة قادرة ، لكن السؤال هل اسرائيل ستسمح بالاعمار وما الثمن السياسي المدفوع؟

محاربة الفساد

واكد عبد الرازق اهمية احداث اصلاح في هيكلية السلطة ومحاربة الفساد المالي والاداري المنتشر الذي هو عبارة عن سبب ذاتي يحول دون قدرة الحكومة والافراد على التغيير والاصلاح ، لكن مع وجود وزراء في داخل الحكومة معروفين بسوء الادارة لا يمكن تنمية الاقتصاد بشكل جذري وركز عبد الرازق على اهمية البدء باعمار البنية التحتية والرعاية الصحية وقضايا التعليم اكثر من العمل على زيادة اعداد قوات الامن الذين يشكلون عبئا على الموازنة ، من جهة اخرى يرى عبد الرازق ان اسرائيل ستحاول اعطاء الحكومة الجديدة مساحة للعمل من خلال تسهيل الطرق وما الى ذلك وهذا من اجل مصلحتها في الاساس ، وهي ستعمل على فتح جزء من باب العمل داخل اراضي الخط الاخضر لكي تعطي متنفسا بسيطا للفلسطينيين كي لا يصلوا الى مرحلة الانتحار التي توصلهم الى معادلة اما الموت او العمل ، وينهي عبد الرازق حديثه مشككا بقدرة الحكومة الجديدة على احداث تنمية حقيقية للاقتصاد الفلسطيني.

من هنا نرى ان بعضا من الشارع الفلسطيني لا يرى في الافق بوادر لاصلاح جذري وسريع للازمة الاقتصادية ويشكك في امكانية سماح الاسرائيليين للفلسطينين باحداث مثل هكذا تنمية.